

دراسة صادرة عن المنتدى الاقتصادي الأردني حول ترتيب الأردن ضمن المؤشرات العالمية

كانون الثاني 2020



المنتدى الاقتصادي الأردني هو منصة اقتصادية فكرية من أولويات عمله الرصد المتواصل لأبرز المؤشرات والتطورات المالية والنقدية والتنافسية للاقتصاد الأردني بكافة قطاعاته، وضمن نهج يعزز الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وصولاً إلى النمو الشمولي المستدام والذي ينعكس أثره على المواطن والمجتمع ويعالج التحديات الاقتصادية الراهنة ومن أهمها مشكلتنا الفقر والبطالة. إن أهم ما سوف يقدمه المنتدى هو التغذية الراجعة للجهات ذات الاختصاص من أجل التأثير الإيجابي في صناعة السياسات الاقتصادية؛ لينعكس أثره على رفعة المواطن، وتعزيز الاستقرار، يذكر أن هذا المنتدى قد تأسس في تشرين الثاني 2019.

اطلع المنتدى الاقتصادي الأردني على مجموعة من المؤسسات الدولية، ومراكز الأبحاث العالمية، والمنظمات، والشركات الخاصة التي تُصدر تقارير سنوية تُقارن من خلالها أداء الدول في مجالات محددة مثل: مؤشر التنافسية العالمي، ممارسة الأعمال، الحرية الاقتصادية، التنمية البشرية، الفجوة الجندرية، الابتكار العالمي، تطور الحكومة الإلكترونية، العالمية، التحول في الطاقة، مدرجات الفساد.

ويرى المنتدى أهمية الاطلاع على هذه المؤشرات، وعلى تقدّم، أو تراجع الأردن ضمن هذه المؤشرات، لما لها من أهمية في إبراز جوانب القوة، والتي نتطلع إلى تعزيزها، وأيضاً تبرز أهمية هذه المؤشرات في تقديم المقترحات للسياسات، والخطط المتبعة؛ ليتم تطويرها، وتحسينها حسب الموارد المتاحة.

استعرض المنتدى أبرز المؤشرات العالمية ضمن هذه الدراسة وهي كالاتي :

1 مؤشّر التنافسية العالمي (The Global Competitiveness Report) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

تقرير يصدر سنويًا عن طريق المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 1979، غطّى 141 اقتصادًا حول العالم، ركز على مدى كفاءة الدول في استخدام الموارد المتاحة، يُعتبر خريطة مفضلة العوامل، والسمات التي تحرك الإنتاجية حيث يقيس 12 محورًا (للمؤسسات، بنية تحتية، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة، مهارات، سوق المنتج، سوق العمل، نظام مالي، حجم السوق، ديناميكية الأعمال، القدرة على الابتكار) يضم كل منها عددًا من المؤشرات الفرعية: لمساعدة صانعي السياسات، وقادة الأعمال، وأصحاب المصلحة الآخرين، على تشكيل أجندة اقتصادية جديدة للاقتصادات النامية، والمستدامة، والشاملة، التي توفر الفرص للجميع.

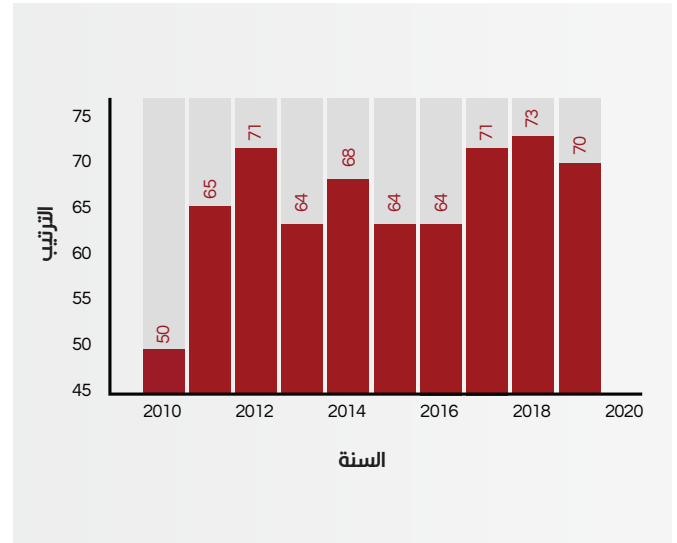
ينقسم المؤشر إلى 12 مؤشرًا فرعيًا مقسمة إلى 4 مجموعات:

تمكين البيئة	المؤسسات ، البيئة التحتية ،الاقتصاد الكلي، الجاهزية التكنولوجية
رأس مال بشري	الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب
السوق	كفاءة أسواق السلع، حجم السوق، تطور الأسواق المالية، كفاءة سوق العمل
النظام البيئي للابتكار	درجة تطور الأعمال التجارية، الابتكار



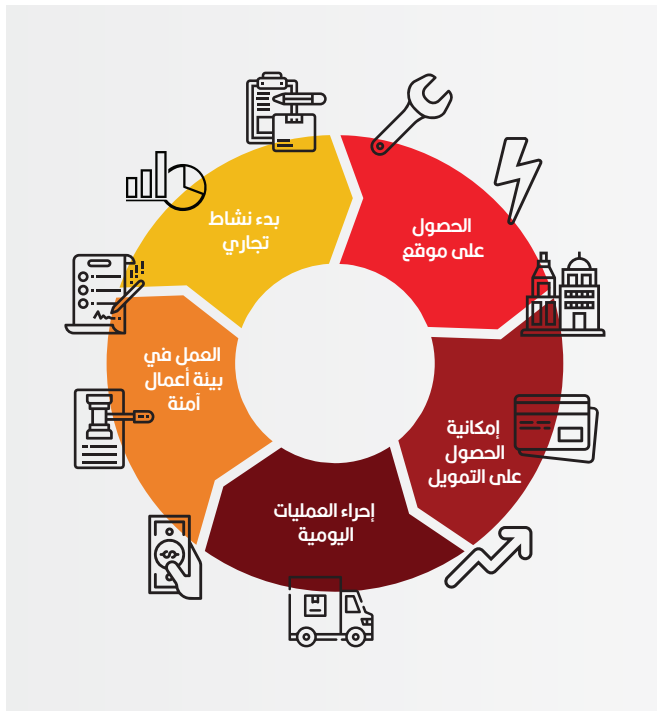
يشير الشكل الآتي أداء المملكة في المؤشرات الفرعية لعام 2019

يشير الشكل الآتي إلى ترتيب الأردن خلال 10 سنوات :



حققت المملكة المرتبة 33 في مؤشر تطور الأسواق المالية كأعلى مرتبة في مؤشر 2019، يليها مؤشر الصحة الذي سجلت فيه المرتبة 45 عالمياً. في حين كان أقل مؤشر هو مؤشر الاقتصاد الكلي حيث حققت المرتبة 111 عالمياً يليه مؤشر درجة تطور الأعمال التجارية في المرتبة 88 عالمياً.

حققت المملكة 61 درجة على مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 الذي وضعها في المرتبة 70 من أصل 141 دولة، متقدمة عن عام (2018) الذي كانت فيه في المرتبة 73 من أصل 140 دولة، في حين كانت الأردن بالمرتبة 50 من أصل 139 دولة في عام 2010، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المملكة حققت مراتب متقدمة في عدة مؤشرات فرعية على مدى 10 سنوات.



2 تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business Report) الصادر عن مجموعة البنك الدولي

تصدر مجموعة البنك الدولي من عام 2004 تقريراً سنوياً بعنوان تقرير ممارسة الأعمال (Doing-Business-Reports) يعنى بتحليل الإجراءات الحكومية المطبقة على منشآت الأعمال في بلد ما أثناء دورة حياتها من خلال تتبعه الأنظمة والتعليمات المطبقة عليها، ورصد الإجراءات التي تفرز نشاط الأعمال، ويستند التصنيف العام إلى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى 12 مؤشراً رئيسياً، ليتم المقارنة على أساسها فيما بين 190 بلداً في أنحاء العالم بدء عمل تجاري، التعامل مع تصاريح البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، حل حالات الإعسار التي توظف العمال والتعاقد مع الحكومة).

تتبع أهمية التقرير من خلال حشد تأييد صانعي السياسات لتخفيض تكلفة الإجراءات الحكومية، والحدّ من مدى تعقيدها، وتحسين البيئة المؤسسية، وهذا من شأنه تحفيز ريادة الأعمال، والمشاريع الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة، وازدهارها، التي ترتبط بشكل أساسي في تخفيض مستويات الفقر، واستحداث وظائف أكثر استدامة، وبما ينعكس على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

يستعرض تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسميًا أو التي يتم إجراؤها بشكل شائع في الممارسة العملية لكي يبدأ رائد الأعمال نشاطاً صناعياً أو تجارياً ويديره رسمياً، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة لإكمال هذه الإجراءات والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المدفوع.

أيضاً تشمل هذه الإجراءات العمليات التي يخضع لها رواد الأعمال عند الحصول على جميع الموافقات مثل: التراخيص والتصاريح اللازمة، واستكمال أي إخطارات، أو عمليات تحقق أو نقوش مطلوبة للشركة، والموظفين مع السلطات ذات الصلة.

وعلى صعيد أداء الأردن ضمن تقرير ممارسة الأعمال 2020، أدرج الأردن لأول مرة في تاريخه ضمن أفضل 3 دول على مستوى العالم تحسناً في ترتيب سهولة أداء الأعمال. إذ أحرز المرتبة 75 من أصل 190 دولة، ليقتفز بشكل غير مسبوق، مقارنة مع ترتيبه خلال الأعوام الماضية والتي كان خلالها يتراوح في الترتيب ما بعد المائة.

كما جاء تقدّم الأردن الملحوظ نتيجة الإصلاحات التنظيمية التي نفذها خلال العام الماضي، إذ انضم للمرة الأولى أيضاً إلى قائمة أكثر الدول تنفيذاً للإصلاحات بتنفيذه 3 إصلاحات. إلا أن التقرير أكد على أن الإصلاحات التنظيمية لبيئة ممارسة الأعمال هي عملية مستمرة ومتطورة، لا تتوقف عند حدّ معين.

كما يستعرض الجدول أدناه مدى تقييم الأردن ضمن المحاور المكونة للمؤشر لعام 2020

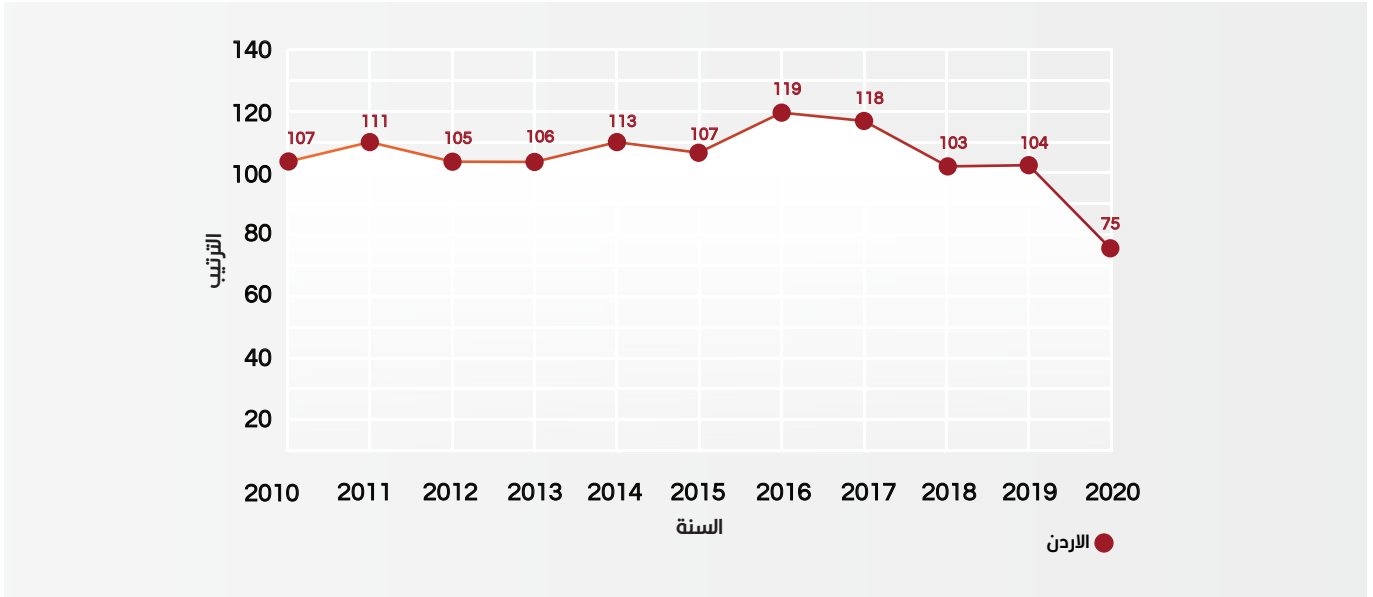
X/Y	المحور	الوصف
120/190	بدء عمل تجاري	الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء شركة ذات مسؤولية محدودة
138/190	التعامل مع تراخيص البناء	الإجراءات والوقت والتكلفة لإتمام كافة الإجراءات الشكائية لبناء مستودع وأليات مراقبة الجودة والسلامة في نظام تراخيص البناء
69/190	الحصول على الكهرباء	الإجراءات والوقت والتكلفة للربط بالشبكة الكهربائية، وموثوقية التزويد بالكهرباء وشفافية التعرفة
78/190	تسجيل الملكية	الإجراءات والوقت والتكلفة لنقل الملكية ونوعية نظام إدارة الأراضي
4/190	الحصول على الائتمان	قوانين الضمانات المنقولة وأنظمة المعلومات الائتمانية
105/190	حماية المستثمرين الأقلية	حقوق المساهمين الأقلية في المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفي حوكمة الشركات
62/190	دفع الضرائب	المدفوعات والوقت وإجمالي الضريبة ومعدل المساهمة للشركة للامتثال لجميع اللوائح الضريبية وكذلك عمليات ما بعد التقديم
75/190	التجارة عبر الحدود	الوقت والتكلفة لتصدير المنتج ذي الميزة النسبية واستيراد قطع غيار السيارات
110/190	إنفاذ العقود	الوقت والتكلفة لحل النزاع التجاري وجودة الإجراءات القضائية
112/190	حل الإعسار	الوقت والتكلفة والنتيجة ومعدل الاسترداد للإعسار التجاري وقوة الإطار القانوني للإعسار

X: مرتبة الأردن على العالم

Y: عدد دول العالم المشمولة في التقرير



ويشير الشكل أدناه إلى ترتيب الأردن ضمن 10 سنوات سابقة



ويشير تقرير ممارسة الأعمال للعام 2020 إلى أن المملكة جاءت في الترتيب 75 ضمن 190 دولة شملها التقرير بالتصنيف، بينما كان ترتيب المملكة 107 من بين 190 دولة في عام 2010، وبيّن تقرير عام 2020 أن أداء المملكة كان مرتفعاً مسجلاً 69 نقطة، فيما استعرض المؤشر أقل المحاور، وهي حل الإعسار مسجلاً 39.7 نقطة فقط.

يلاحظ أن الأردن يتحسن نسبياً خلال السنوات العشر الأخيرة، ويظهر موطن قوته في محور الحصول على الائتمان، حيث حلّ الأردن في المرتبة الرابعة على العالم متزامناً مع الولايات المتحدة الأمريكية و أستراليا، لكن باقي المحاور هي ما يثبّط ممارسة الأعمال، لذلك يجب العمل على تسهيلها لخلق بيئة متجانسة، ومساهمة للرياديين.

3 مؤشّر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index) الصادر عن مؤسسة التراث الأمريكية

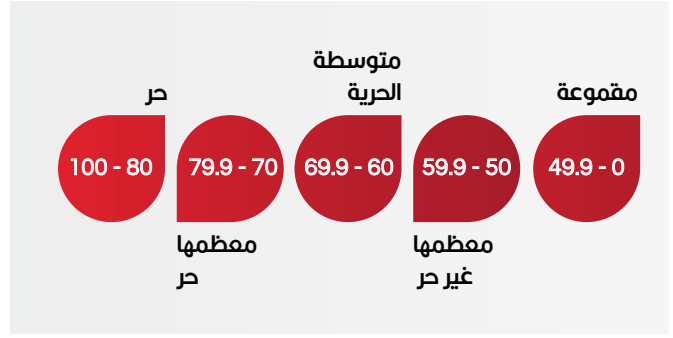
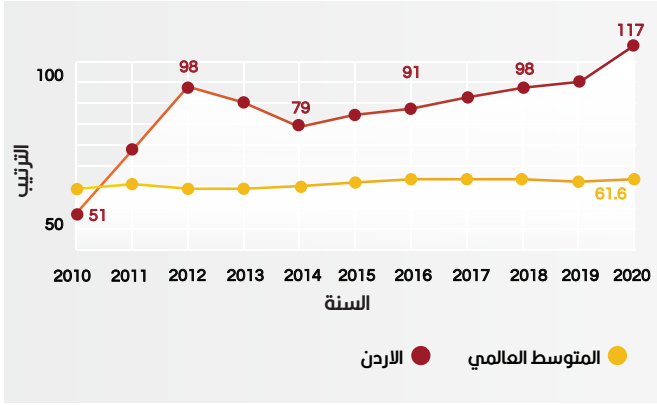
إن مؤشّر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index) يصدر سنويًا عن معهد التراث الأمريكي، ويُقيّم مدى قدرة الأفراد، أو الجماعات، أو الأطراف المختلفة، على تحديد اختياراتهم الاقتصادية بأنفسهم ضمن عمليات تبادل حرة، بعيداً عن تدخل الحكومات في 186 دولة حول العالم.

يقوم المؤشّر بقياس 12 محورًا فرعيًا بأوزان متساوية: (ممارسة التجارة في مختلف القطاعات، حرية تأسيس الأعمال، العبء الضريبي، السياسة النقدية مثل: السيولة، ومعدلات الفائدة، الإنفاق الحكومي في الاقتصاد، حرية الاستثمار، حرية النظام المصرفي، والتمويل، حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، حرية توظيف، وتسريح العمال، فعالية القضاء، والصحة المالية).



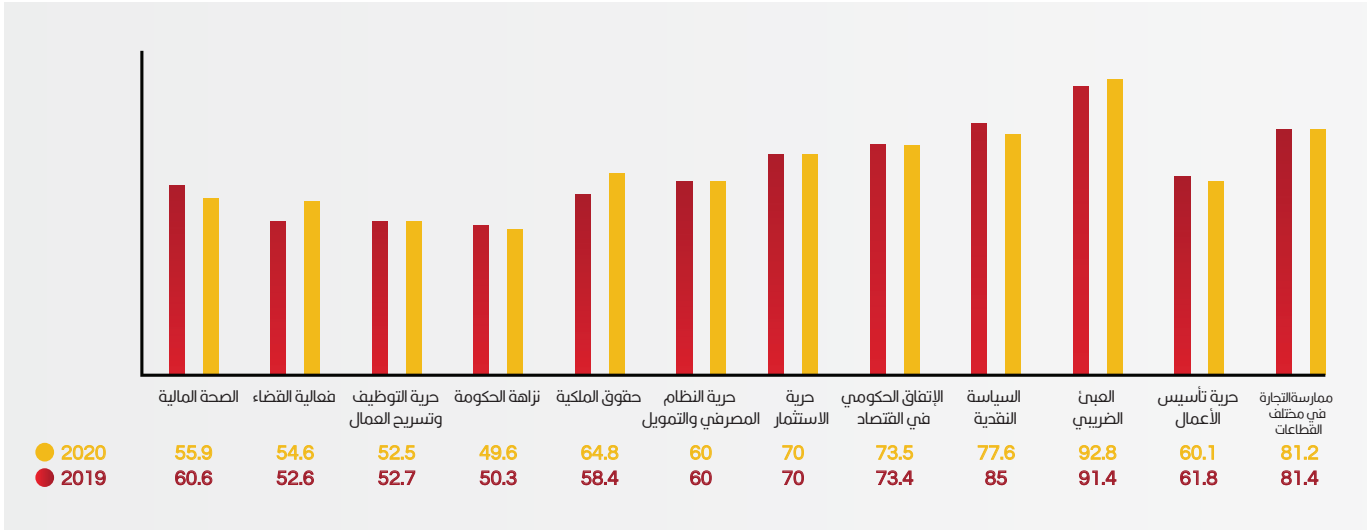
ويشير الشكل أدناه إلى ترتيب الأردن ضمن 10 سنوات السابقة بالمقارنة بالمتوسط العالمي

يتم تصنيف الحرية الاقتصادية في الدول استناداً إلى 5 مقاييس



ترتبط الزيادة في مؤشر الحرية الاقتصادية مع مجموعة من الأهداف الاجتماعية مثل البيئة النظيفة والمجتمعات الأكثر صحة، وأهداف اقتصادية مثل القضاء على الفقر وزيادة حصة الفرد من الثروة، يعتبر المؤشر أداة ممتازة لقياس 186 اقتصاداً حول العالم وفهم أساسيات النمو الاقتصادي.

ويشير الشكل أدناه إلى التغيير في المحاور الفرعية لعامين 2019/2020



ويشير تقرير الحرية الاقتصادية للعام 2020 إلى أن المملكة جاءت في الترتيب 66 ضمن 186 دولة شملها التقرير، والخامس على مستوى الإقليم ضمن 14 دولة بتصنيف اقتصاد متوسط الحرية، بينما كان ترتيب المملكة 52 من بين 179 دولة في عام 2010 بتصنيف اقتصاد متوسط الحرية، ويبين تقرير عام 2020 أن أداء المملكة كان مرتفعاً في محور حرية الاستثمار مسجلاً 70 نقطة بتصنيف معظمه حر دون تغير عن العام السابق، بينما كان المتوسط العالمي 57.7 نقطة، فيما استعرض المؤشر أقل المحاور، وهي: الصحة المالية مسجلة 55.9 نقطة منخفضة عن عام 2019 الذي كان 60.6 نقطة بتصنيف معظمه غير حر، بينما كان المتوسط العالمي 69.1 نقطة.

يلاحظ أن أداء المملكة تحسّن نسبياً خلال السنوات العشر الأخيرة، خاصة أن الأردن يعتبر من الاقتصاديات الخصة لجلب المستثمرين نظراً إلى ارتفاع نسبة حرية تأسيس الأعمال، وممارسة التجارة في مختلف القطاعات، وبدأت المملكة تهتم في إعطاء التسهيلات، والإعفاءات الضريبية للمستثمر الخارجي، وفي قوانين حقوق الملكية.

4 مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) الصادر عن الأمم المتحدة للتنمية

يصدر مؤشر التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 1990، و يساعد هذا البرنامج على تحقيق القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة والإقصاء. فهو يساعد البلدان على تطوير السياسات ومهارات القيادة وقدرات الشراكة والقدرات المؤسسية وبناء المرونة من أجل الحفاظ على نتائج التنمية.

يتطلب مؤشر التنمية البشرية في بلد ما إلى تحليل المؤشرات والمعلومات الأخرى، و هذه المحاور هي:

المحاور	الشرح	تقييم الأردن
حياة طويلة وصحية	تقييمها حسب متوسط العمر المتوقع عند الولادة	نقطة 74.4
المعرفة	تقاس بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تبلغ أعمارهم 25 عامًا فأكثر	السنوات المتوقعة لدراسة الأطفال 11.9 سنة متوسط السنوات القمبية لدراسة الطفل 10.5 سنة
مستوى معيشي لائق	يقاس بالدخل القومي الإجمالي للفرد	متوسط دخل الفرد 8.268 دولار سنويًا

قدّم تقرير التنمية البشرية مقارنة جديدة للنهوض برفاهية الإنسان، وتتعلق التنمية البشرية -أو نهج التنمية البشرية- بتوسيع ثراء الحياة البشرية، وليس مجرد ثراء الاقتصاد الذي يمشي فيه البشر، إنما نهج يركز على الأشخاص، وفرصهم، وخياراتهم، في ظل ضيق الأفق إلى مستقبل أفضل أمام الكثيرين، يعيشون دون أمل، أو هدف، أو شعور بالكرامة، ويقفون على هامش المجتمع، وهم يرون آخرين يمضون إلى المزيد من الازدهار، في العالم ككل، انشئت من الفقر المدقع أعداد كبيرة، لكن أعداداً أكبر لا تزال محرومة من الفرص، أو الموارد، التي تتيح لها التصرف في حياتها، وفي الكثرة الغالبة من الأحيان، لا تزال مكانة الفرد في المجتمع تتحدّد بجنسه، أو بانتنامه الإثني، أو ثروة والديه.

مؤشر التنمية البشرية يتلخّص في الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، ومعرفة، ويتمتع بمستوى معيشي لائق، مما يعني أن المؤشر يوضّح: (1) التأكيد على أن الناس وقدراتهم يجب أن تكون المعايير النهائية لتقييم تطور البلد، وليس النمو الاقتصادي وحده.

(2) التساؤل عن خيارات السياسة الوطنية، والسؤال كيف يمكن لبلدين لهما نفس المستوى من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أن ينتهي بهما المطاف بنتائج مختلفة للتنمية البشرية.

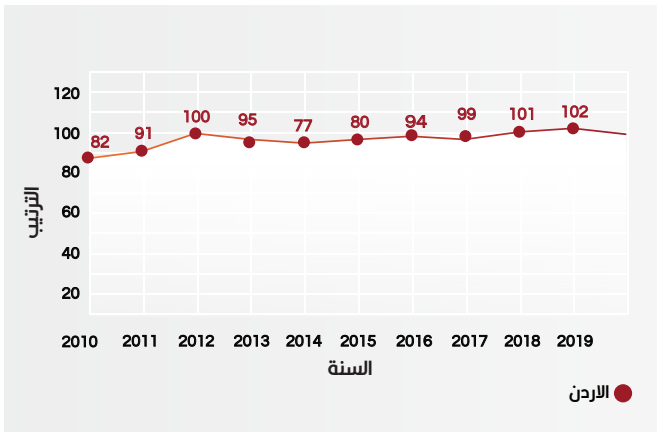
(3) استخدام لوغاريتم الدخل ليعكس تناقص أهمية الدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي.

يصنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية كل عام البلدان بناءً على تقرير مؤشر التنمية البشرية الصادر في تقريره السنوي، يُعدّ مؤشر التنمية البشرية أحد أفضل الأدوات لتتبع مستوى التنمية في أي بلد، لأنه يجمع بين جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية.

بين عامي 1990 و 2019، ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية في الأردن من 0.616 إلى 0.723، بزيادة قدرها 17.4 في المائة. مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية المرتفعة، في المرتبة 102 من أصل 189 دولة، ومنطقة.

يستخدم دليل التنمية البشرية لوغاريتم الدخل، ليعكس تناقص أهمية الدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي. ثم يتم تجميع الدرجات الخاصة بمؤشرات أبعاد دليل التنمية البشرية الثلاثة في فهرس مركب باستخدام الوسط الهندسي.

يبين الشكل أدناه ترتيب الأردن ضمن العشر سنوات السابقة



نلاحظ من خلال الشكل الذي يستعرض ترتيب الأردن ضمن العشر سنوات السابقة أن ترتيب الأردن كان في تقدم وتراجع ضمن الأونة الأخيرة ففي عام 2010 كان ترتيب المملكة ضمن المؤشر 82 عالمياً ثم تقدم الترتيب في عام 2016 إلى 94 عالمياً لكن بعدها بدأ المؤشر بالتراجع للوصول إلى 102 من أصل 189 دولة في عام 2019.

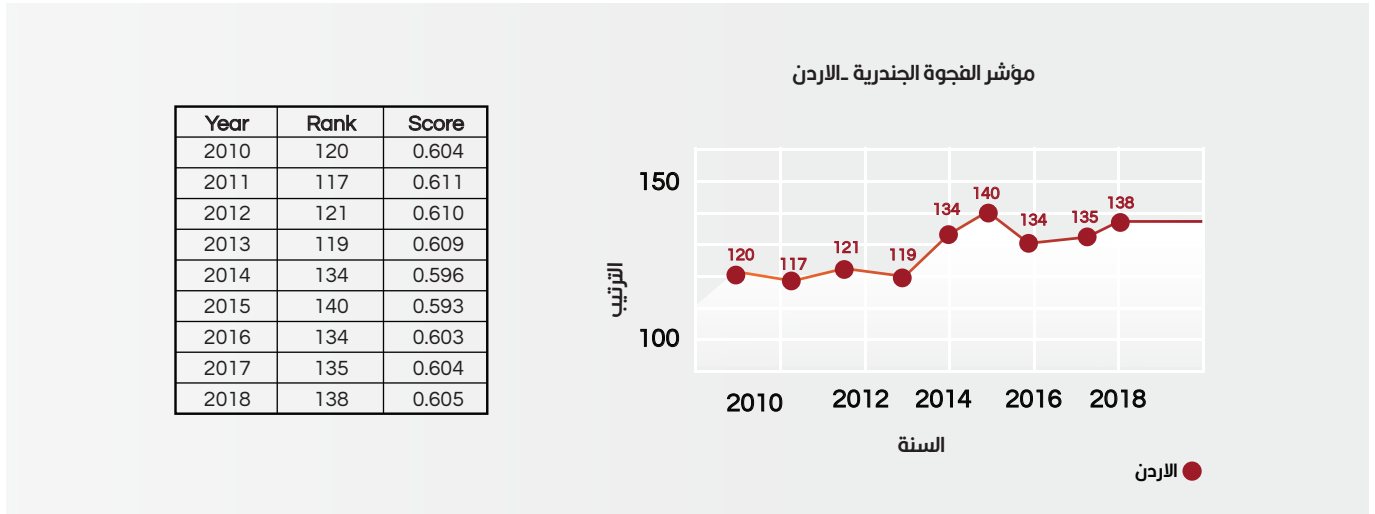
بين عامي 1990 و 2019، ارتفع متوسط عمر الحياة عند الولادة في الأردن بمقدار 4.5 نقطة، وزاد متوسط سنوات الدراسة بمقدار 5.3 سنوات، وزادت سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 0.2 سنة، وارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الأردن بنحو 40.6 في المائة بين عامي 1990 و 2019، على الرغم من تقدّم الأردن الطفيف خلال السنوات الماضية في مؤشر التنمية البشرية، إلا أنه لا يزال متأخرًا عن بقية الدول التي قطعت أشواطًا في المجالات التي تشملها المحاور من صحة، وتعليم واقتصاد، والتي تشكل مصدرًا أساسيًا لحياة المواطن الكريمة.

5 مؤشّر الفجوة الجندرية (The Global Gender Gap Index) الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي

تم إدخال مؤشّر الفجوة الجندرية العالمي لأول مرة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2006 كإطار لالتقاط حجم التفاوتات القائمة على نوع الجنس، وتتبع تقدمها مع مرور الوقت، ويصنف مؤشّر الفجوة الجندرية في تقرير البلدان وفقاً للفجوة المحسوبة بين المرأة والرجل في 153 دولة حول العالم ضمن أربعة مجالات رئيسية: المشاركة الاقتصادية والفرص، التحصيل العلمي، الصحة والبقاء على قيد الحياة، التمكين السياسي.

ويُقارن المؤشّر بالفجوات الجندرية الوطنية بشأن المعايير الاقتصادية والتعليمية والصحية والسياسية، ويقدم تصنيفات على مستوى إقليمي تسمح بإجراء مقارنات فعالة بين المناطق وفئات الدخل. وقد صُممت التصنيفات لطق وعي عالمي بالتحديات التي تطرحها الفجوات بين الجنسين والفرص التي تتيحها الحد منها. والقصد من المنهجية والتطيل الكمي وراء التصنيفات أن يكونا أساسًا لوضع تدابير فعالة للحد من الفجوات بين الجنسين.

و يبين الشكل أدناه إلى ترتيب الأردن ضمن 10 سنوات سابقة



ويشير مؤشّر الفجوة الجندرية للعام 2020 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن المملكة جاءت في الترتيب 138 عالميًا من أصل 153 دولة شملها التقرير، بينما كان ترتيب المملكة في المرتبة 120 من أصل 134 دولة في عام 2010، وبيّن تقرير عام 2020 أن أداء المملكة كان مرتفعًا بمحور التمكين السياسي بالمرتبة 113 عالميًا، بينما حقق في عام 2018 المرتبة 129 عالميًا، بينما كان أقل المحاور تسجيلًا هو التحصيل العلمي، والذي كان في المرتبة 81 عالميًا، أما في عام 2018 حل بالمرتبة 45 عالميًا.

6 مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index) الصادر عن جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال و المنظمة العالمية للملكية الفكرية

يُعتبر مؤشر الابتكار العالمي مؤشراً مركباً يقيس أداء الابتكار في 131 دولة واقتصاداً حول العالم عن طريق قياس مدخلات ومخرجات الابتكار، وقد تم إصداره لأول مرة في عام 2007 بهدف توفير رؤية شاملة عن بيانات الابتكار في 131 دولة حول العالم، وبالتالي مساعدة الاقتصادات في تقييم أدائها الابتكاري، ووضع قرارات سليمة لسياسة الابتكار.

تقاس مخرجات الابتكار بناءً على ما هو مُدرج في الجدول التالي:

1	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	تقيس قدرة الدولة على طق المعرفة ومدى نشر وتأثير المعرفة في الدولة
2	مخرجات الإبداع	المتعلقة بالسلع والخدمات الإبداعية والإبداع عبر الإنترنت والأصول غير الملموسة

تقاس مدخلات الابتكار بناءً على ما هو مُدرج ضمن الجدول التالي:

1	مؤشر المؤسسات	حيث يُعنى هذا المؤشر الفرعي بالبيئة السياسية وبيئة الأعمال
2	رأس المال البشري والأبحاث	حيث يُعنى بالتعليم العالي والبحث والتطوير
3	البنية التحتية	يشتمل على مؤشر الإقراض، ومؤشر الاستثمار، ومؤشر التجارة والتنافسية
4	تطور السوق	الإجراءات والوقت والتكلفة لنقل الملكية ونوعية نظام إدارة الأراضي
5	تطور بيئة الأعمال	المعنى بصنّاع المحتوى، ارتباطات الابتكار، تشرب المعرفة

يتم احتساب المؤشرات المعني بها في التقرير كالتالي:

مؤشر الابتكار العالمي	متوسط حسابي بين المدخلات والمخرجات للابتكار، (المدخلات والمخرجات يمثلان قيمًا متوازنة في إجمالي المؤشر بالرغم من أن المؤشرات الفرعية للمدخلات أكبر من المخرجات).
مؤشر كفاءة الابتكار	نسبة مخرجات الابتكار إلى مدخلات الابتكار.
مؤشر مدخلات الابتكار	متوسط حسابي لخمسة مؤشرات فرعية تحتوي على مجموعة من المؤشرات ومجموعة من المعايير الفرعية.
مؤشر مخرجات الابتكار	متوسط حسابي لمؤشرين فرعيين ومجموعة من المعايير الفرعية

يتوقع التقرير أن مؤشر الابتكار حول العالم في تراجع تبعاً لجائحة كورونا حيث كان مقدار نمو الصرف على البحث والتطوير 3.8% في عام 2018. يظهر مؤشر الابتكار لعام 2020 أن المملكة قامت بتحسين ترتيبها بأربعة مراكز، فيما حققت أكبر قفزة على مستوى المنطقة، وجاء ترتيب المملكة في عام (2019) 81 عالمياً من بين 131 دولة شملها التقرير، فيما كان ترتيب المملكة في عام (2010) 58 عالمياً من بين 132 دولة شملها.



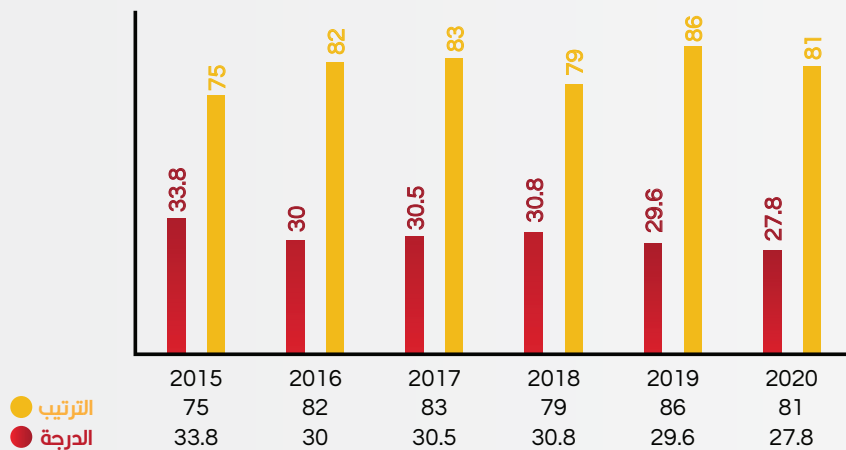
ويشير الشكل أدناه إلى ترتيب أداء المملكة في مؤشرات مخرجات الابتكار ومدخلات الابتكار لعام 2020:

●Strength	○Weakness	◆Income strength	◇Income weakness
KNOWLEDGE & TECHNOLOGY OUTPUTS 15.6 82			
6.1 Knowledge creation 15.8 60 7.1			
6.1.1 Patents by origin/bn PPP\$ GDP	0.3 91	7.1.1 Trademarks by origin/bn PPP\$ GDP	31.9 76
6.1.2 PCT patents by origin/bn PPP\$ GDP	0.2 48	7.1.2 Global brand value, top 5,000, % GDP	7.8 63
6.1.3 Utility models by origin/bn PPP\$ GDP	n/a	7.1.3 Industrial designs by origin/bn PPP\$ GDP	0.3 96
6.1.4 Scientific & technical articles/bn PPP\$ GDP	17.0 33	7.1.4 ICTs & organizational model creation*	52.6 68
6.1.5 Citable documents H-index	9.7 78		
6.2 Knowledge impact 19.6 84 7.2			
6.2.1 Growth rate of PPP\$ GDP/worker, %	-1.0 106	7.2.1 Cultural & creative services exports, % total trade	0.0 108
6.2.2 New businesses/10 pop. 15-64	0.5 95	7.2.2 National feature films/10 pop. 15-69	n/a 110
6.2.3 Computer software spending, % GDP	0.0 50	7.2.3 Entertainment & Media market/10 pop. 15-69	1.8 54
6.2.4 ISO 9001 quality certificates/bn PPP\$ GDP	5.5 50	7.2.4 Printing and other media, % manufacturing	2.4 9
6.2.5 High- and medium-high-tech manufacturing, % GDP	21.6 52	7.2.5 Creative goods exports, % total trade	0.9 46
6.3 Knowledge diffusion 10.5 120 7.3			
6.3.1 Intellectual property receipts, % total trade	0.1 45	7.3.1 Generic top-level domains (TLD)/10 pop. 15-69	4.3 54
6.3.2 High-tech net exports, % total trade	0.4 83	7.3.2 Country-code TLD/10 pop. 15-69	0.2 108
6.3.3 ICT services exports, % total trade	0.1 125	7.3.3 Wikipedia edits/mn pop. 15-69	48.6 63
6.3.4 FDI net outflows, % GDP	0.0 117	7.3.4 Mobile app creation/bn PPP\$ GDP	13.1 36
CREATIVE OUTPUTS 17.5 84			
6.4 Intangible assets 19.9 90			
6.4.1 Trademarks by origin/bn PPP\$ GDP	31.9 76	6.4.2 Global brand value, top 5,000, % GDP	7.8 63
6.4.3 Industrial designs by origin/bn PPP\$ GDP	0.3 96	6.4.4 ICTs & organizational model creation*	52.6 68
INSTITUTIONS 64.3 63			
11 Political environment 56.5 69 4.1			
11.1 Political and operational stability*	64.3 83	4.1.1 Ease of getting credit*	95.0 10
11.2 Government effectiveness*	52.7 64	4.1.2 Domestic credit to private sector, % GDP	80.4 10
		4.1.3 Mismatched gross loans, % GDP	0.4 40
12 Regulatory environment 74.2 39 4.2			
12.1 Regulatory quality*	44.0 66	4.2.1 Ease of protecting minority investors*	50.0 92
12.2 Rule of law*	52.8 53	4.2.2 Market capitalization, % GDP	98.5 29
12.3 Cost of redundancy dismissal, salary weeks	8.0 7	4.2.3 Venture capital deals/bn PPP\$ GDP	0.2 17
13 Business environment 62.1 97 4.3			
13.1 Ease of starting a business*	64.5 92	4.3.1 Trade, competition, and market scale	62.4 87
13.2 Ease of resolving insolvency*	39.7 98	4.3.2 Applied tariff rate, weighted avg., % GDP	4.4 84
		4.3.3 Diversity of local competitors*	76.0 31
		4.3.4 Domestic market scale, bn PPP\$	97.2 83
MARKET SOPHISTICATION 50.1 52			
INFORMATION & COMMUNICATION TECHNOLOGIES (ICT) 52.7 92			
2.1 Information & communication technologies (ICT) 52.7 92			
2.1.1 ICT access*			
2.1.2 ICT use*			
2.1.3 Government's online service*			
2.1.4 E-government*			
2.2 General infrastructure 15.0 105			
2.2.1 Electricity output, kWh/1000 pop. 230.2 75			
2.2.2 Logistics performance*			
2.2.3 Gross capital formation, % GDP 19.5 100			
2.3 Ecological sustainability 28.3 68			
2.3.1 Environmental quality index 8.5 79			
2.3.2 Environmental performance*			
2.3.3 ISO 14001 environmental certificates/bn PPP\$ GDP 10 62			
BUSINESS SOPHISTICATION 20.7 94			
5.1 Knowledge workers 15.0 [100]			
5.1.1 Knowledge-intensive employment, % n/a n/a			
5.1.2 Firms offering formal training, % 16.9 82			
5.1.3 GERD performed by business, % GDP n/a n/a			
5.1.4 GERD financed by business, % n/a n/a			
5.1.5 Females employed w/advanced degrees, % n/a n/a			
5.2 Innovation linkages 27.5 38			
5.2.1 University/industry research collaboration*			
5.2.2 State of cluster development*			
5.2.3 GERD financed by abroad, % GDP n/a n/a			
5.2.4 JV-strategic alliance deals/bn PPP\$ GDP 0.1 38			
5.2.5 Patent families 2+ offices/bn PPP\$ GDP 0.0 83			
5.3 Knowledge absorption 19.5 104			
5.3.1 Intellectual property payments, % total trade 0.1 100			
5.3.2 High-tech imports, % total trade 6.8 76			
5.3.3 ICT services imports, % total trade 0.3 103			
5.3.4 FDI net inflows, % GDP 3.7 41			
5.3.5 Research talent, % in business enterprise n/a n/a			
HUMAN CAPITAL & RESEARCH 27.2 78			
2.1 Education 31.8 99			
2.1.1 Expenditure on education, % GDP 3.6 98			
2.1.2 Government funding/publ. secondary, % GDP/cap 15.6 74			
2.1.3 School life expectancy, years 10.4 105			
2.1.4 PISA scales in reading, maths, & science 416.0 58			
2.1.5 Pupil-teacher ratio, secondary 12.3 56			
2.2 Tertiary education 40.4 41			
2.2.1 Tertiary enrolment, % gross 34.4 78			
2.2.2 Graduates in science & engineering, % GDP 26.4 30			
2.2.3 Tertiary inbound mobility, % 14.0 11			
2.3 Research & development (R&D) 9.5 60			
2.3.1 Researchers, FTE/mn pop. 596.0 63			
2.3.2 Gross expenditure on R&D, % GDP 0.7 51			
2.3.3 Global R&D companies, avg. emp. top 3, mn \$US 0.0 42			
2.3.4 QS university ranking, average score top 3* 16.8 54			

يبين التقرير في عام 2020 أن أداء المملكة كان مرتفعاً بمحور تطوير السوق، حيث جاءت الأردن بالمرتبة رقم 52 بعدة نقاط قوة، تمثل أبرزها في المؤشر الفرعي لسهولة الاقتراض، حيث جاءت بالمرتبة الرابعة عالمياً، في حين تمثلت نقاط ضعف المملكة في عدة محاور أسوأها مؤشر واردات خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث جاءت المملكة في المرتبة 113 عالمياً، بينما حقق لاردن ضمن مؤشر الشركات التي تقدم ترتيب رسمي مرتبة 82 عالمياً.

ويشير الشكل أدناه إلى التغير في أداء المملكة خلال 5 سنوات:

التغير في أداء المملكة خلال 5 سنين في مؤشر التنافسية العالمي



تحسن ترتيب المملكة تحسناً ملحوظاً، حيث كانت المملكة من ضمن 7 دول تحسن ترتيبها على المؤشر في الإقليم في عام 2020، ويعزى هذا التحسن إلى تقدم في أداء أربعة محاور من أصل 7 محاور عن أداء العام السابق، معظمها من مؤشر مدخلات الابتكار، حيث أحرزت المملكة 39.01 درجة في مؤشر مدخلات الابتكار، وضعت المملكة في المرتبة 77 عالمياً، في حين كان ترتيب المملكة 91 في عام 2019 بمؤشر مدخلات الابتكار، وأحرزت المملكة 16.6 درجة في مؤشر مخرجات الابتكار وضعت المملكة في المرتبة 81 متراجعة عن ترتيب عام 2019 الذي كان 71.

7 مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (E - Government Development Index) الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

ويستعرض الشكل أدناه العلاقة بين مستوى الدخل ومعدلات مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية

تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بنشر تقرير تطور الحكومة الإلكترونية كل سنتين، وأطلق المؤشر أول مرة في عام 2003، حيث يلقي الضوء على مدى تقدّم دول أعضاء الأمم المتحدة في مجال الحكومة الإلكترونية بناءً على التغير في المؤشرات الفرعية الثلاث: (البنية التحتية للاتصالات، توفير الخدمات عبر الإنترنت، قدرات الموارد البشرية)، ويشتمل المؤشر على 193 دولة حول العالم.



يظهر تقييم الحكومة في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية علاقة إيجابية مع مستويات الدخل، حيث تتسم الدول ذات الدخل المرتفع بتقييم مرتفع في المؤشر.

تعكس قيمة مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية المتوسط المرجح (Weighted Average) للمحاور الفرعية (توفير الخدمات عبر الإنترنت، البنية التحتية للاتصالات، قدرات الموارد البشرية) بأوزان متساوية وكذلك التأثير حيث يتم قياس المؤشر عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{المؤشر} = \text{توفير الخدمات عبر الإنترنت} \times \text{البنية التحتية للاتصالات} + \text{قدرات الموارد البشرية}$$

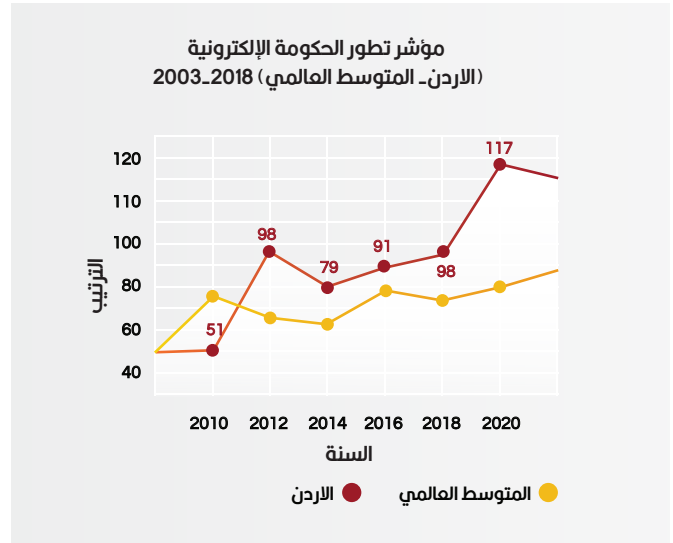
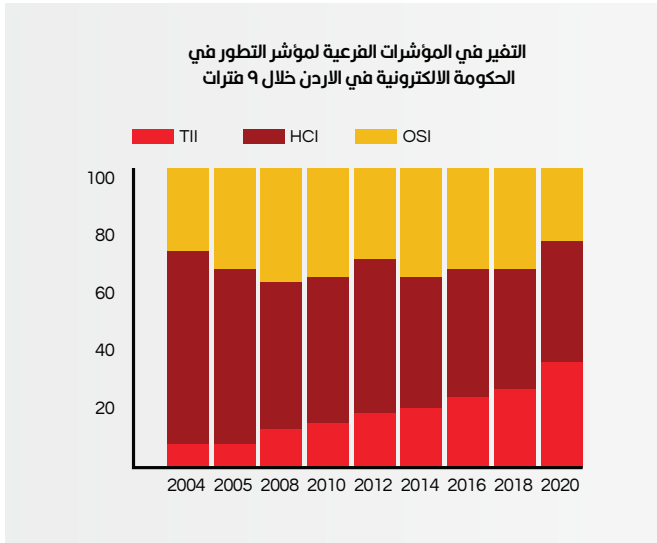
حيث يتم تصنيف الدول حسب تقييمها في المؤشر إلى أربع مجموعات

- 75%-100% تطور حكومة إلكترونية مرتفع جداً
- 50%-74.9% تطور حكومة إلكترونية مرتفع
- 25%-49.9% تطور حكومة إلكترونية متوسط
- 0% - 24.9% تطور حكومة إلكترونية منخفض



ويشير الشكل أدناه إلى أهم التغيرات في المحاور الفرعية للأردن خلال 9 فترات

ويشير الشكل أدناه إلى ترتيب الأردن من عام 2003 إلى عام 2018 بالمقارنة مع المتوسط العالمي



يبين التقرير في عام 2020 أن أداء المملكة كان مرتفعاً بمحور البنية التحتية للاتصالات حيث حققت 0.554 درجة، بينما المتوسط العالمي كان 0.546 درجة، بينما كان أقل المحاور تسجيلاً بمحور توفير الخدمات عبر الإنترنت حيث حققت الأردن 0.3588 درجة، بينما كان المتوسط العالمي 0.562 درجة.

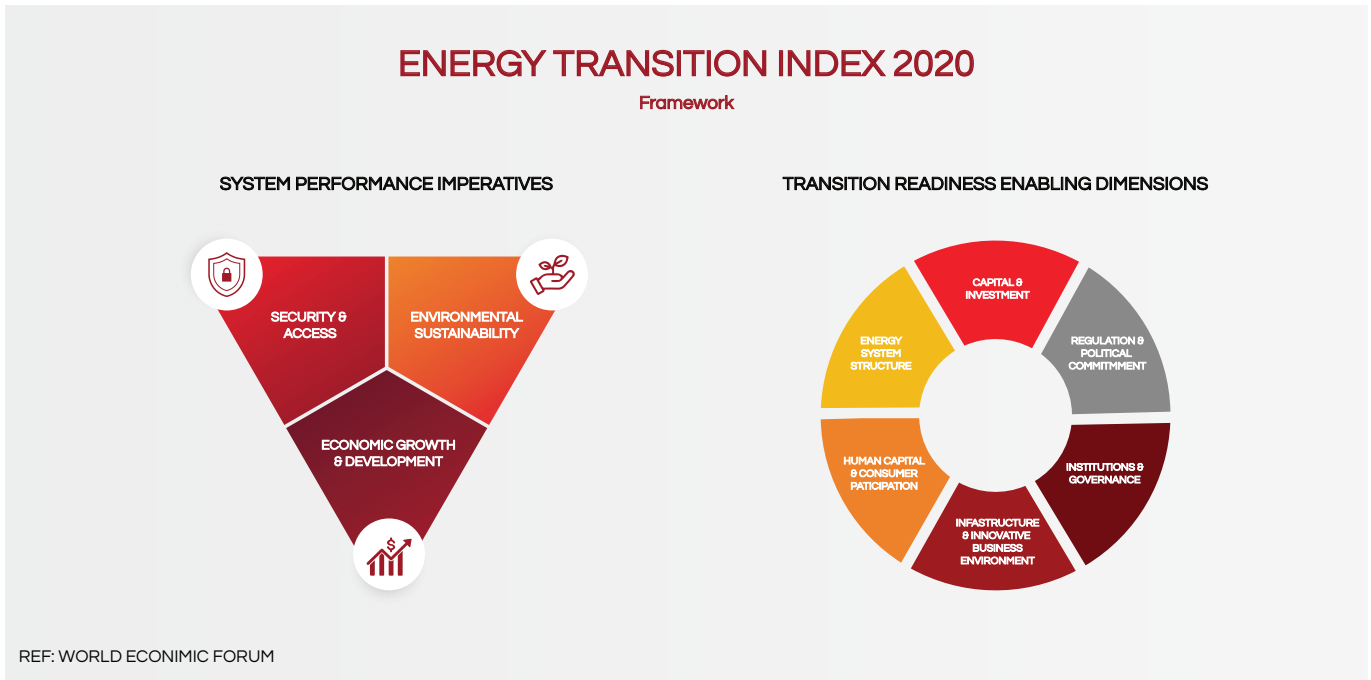
أظهر التقرير أن مستوى تطور الحكومة الإلكترونية حول العالم في تقدّم مستمر، حيث كان المتوسط للمؤشر 0.4199 درجة في عام 2010، وأصبح 0.60 درجة في عام 2020، وكذلك انتقلت 34 دولة إلى تصنيف الدول ذات التطور في الحكومة الإلكترونية المرتفع جداً، ويشير مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية لعام 2020 إلى أن المملكة جاءت في الترتيب 117 عالمياً من بين 193 دولة شملها التقرير ضمن الدول ذات التطور في الحكومة الإلكترونية المرتفع، بينما كان ترتيب المملكة في المرتبة 51 من بين 192 دولة في عام 2010 ضمن الدول ذات التطور في الحكومة الإلكترونية المرتفع.

8 مؤشر التحول في الطاقة (Fostering Effective Energy Transition report) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

يعدّ الإصدار الأول من مؤشر التحول في الطاقة، الذي تم إعداده بدعم تطيلي من شركة McKinsey & Company في عام 2018، جزءاً من برامج المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن تشكيل مستقبل الطاقة، يقدم التقرير "مؤشر تحول الطاقة"، الذي يبيّن على السلسلة السابقة من "مؤشر أداء هندسة الطاقة العالمية" من خلال إضافة عنصر استشرافي لاستعداد الدولة لانتقال الطاقة، يقيس المؤشر 115 دولة على المستوى الحالي لأداء نظام الطاقة لديها، واستعداد بيئتها الكلية للانتقال إلى نظام طاقة مستقبلي آمن، ومستدام، وشامل، وبأسعار معقولة.

إن مؤشر انتقال الطاقة هو عبارة عن درجة مركبة من 40 مؤشراً، يقيس 115 دولة حول الأداء الحالي لنظام الطاقة لديها، واستعدادها للانتقال إلى نظام طاقة مستقبلي آمن، ومستدام، وميسور التكلفة، وشامل، يتم قياس أنظمة الطاقة سنوياً عبر البلدان، وهي جزء من مبادرة تعزيز التحول الفعّال للطاقة التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي، وهي تعتمد على سابقتها، وهي مؤشر أداء هندسة الطاقة، لا يقيس مؤشر ETI البلدان على أداء نظام الطاقة الحالي فحسب، بل يوفر أيضاً منظوراً استشرافياً حيث يقيس استعدادها للانتقال الطاقة.

التحول الفعّال للطاقة يأتي في الوقت المناسب، ليكون شاملاً، ومستداماً، وميسور التكلفة، وأمناً، يوفر حلولاً للتحديات العالمية المتعلقة بالطاقة، مع خلق قيمة الأعمال والمجتمع، دون المساس بتوازن مثلث الطاقة



ويتكون المؤشر من محورين

(1) محور متطلبات أداء النظام:

يتم احتساب درجة أداء النظام مع 17 مؤشراً، والتي يتم تحديدها باستخدام الضوابط الثلاثة لنظام الطاقة (مثلث الطاقة الأمن والوصول) وكان الدافع وراء تحسين الأمن والوصول، تسهيل الوصول إلى الكهرباء و تحقيق جودة أفضل.

الاستدامة البيئية:

من بين الأبعاد الثلاثة للمثلث، الاستدامة البيئية حيث تشكل أكبر التحديات، مع أدنى معدلات الأداء، والتأمين. وتشير الأرقام إلى رحلة معقدة نحو نظام للطاقة يدعم أهداف تلوث الهواء المحلي و انبعاثات الغاز من البيوت الزجاجية تماشيًا مع اتفاق باريس.

التنمية الاقتصادية والنمو:

التقدم في التنمية الاقتصادية، والنمو، يُعدّ من التغيرات الكبيرة، وتُقاس بإلغاء دعم الوقود الأحفوري.

(2) محور أبعاد التمكين للجاهزية الانتقالية:

يتم حساب درجة الاستعداد للانتقال باستخدام 23 مؤشراً، والتي تحدد ستة أبعاد تمكينية:

هيكل نظام الطاقة.

رأس المال والاستثمار.

التنظيم والالتزام السياسي.

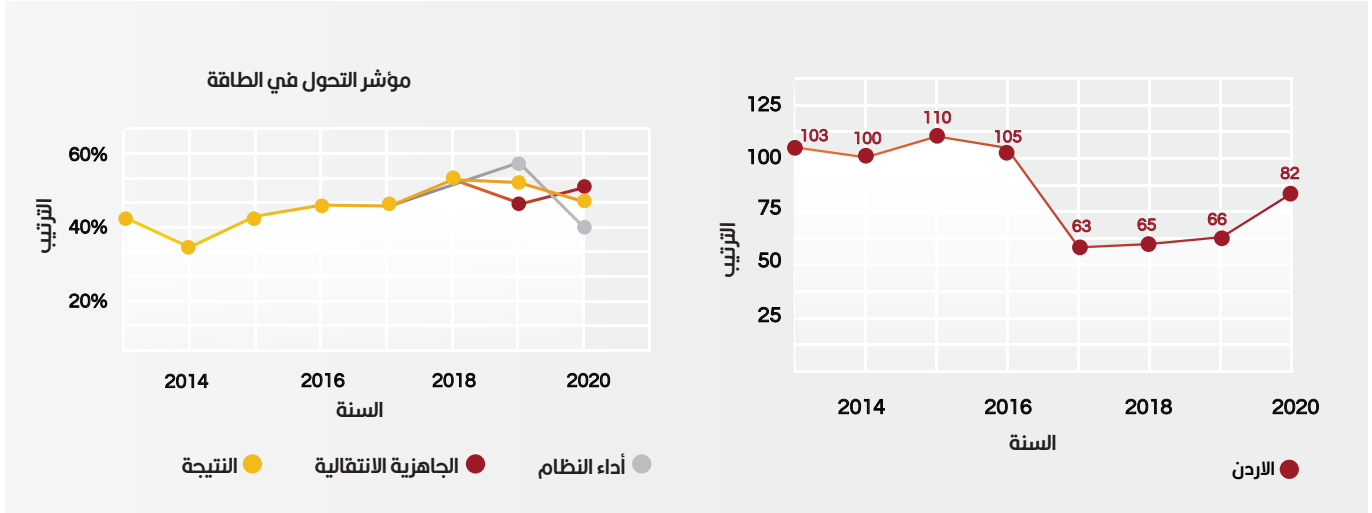
رأس المال البشري ومشاركة المستهلك.

البنية التحتية وبيئة الأعمال المبتكرة.

المؤسسة والحوكمة.



و يبين الشكل أدناه إلى ترتيب الأردن ضمن 10 سنوات سابقة



ويشير مؤشر التحول في الطاقة للعام 2020 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن المملكة جاءت في الترتيب 82 عالميًا من أصل 115 دولة شملها التقرير، بينما كان ترتيب المملكة في المرتبة 66 من أصل 115 دولة في عام 2019

9 مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception index) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

هو مؤشر سنوي يُنشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995، ويصنّف المؤشر الدول "حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء، واستطلاعات الرأي"، حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين، والسياسيين.

تعرّف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة الشخصية.

ووفقاً للخبراء والأعمال التجارية، يُصنّف مؤشر تصورات الفساد 198 بلدًا وإقليمًا حسب مستويات فساد القطاع العام التي يُنظر إليها، ويظهر تحليل هذا العام أن الفساد أكثر انتشارًا في البلدان التي يمكن فيها أن تتحقق الأموال الضخمة بصرية إلى الحملات الانتخابية، وحيث لا تستمع الحكومات إلا إلى أصوات الأفراد الأثرياء، أو ذوي الصلة.

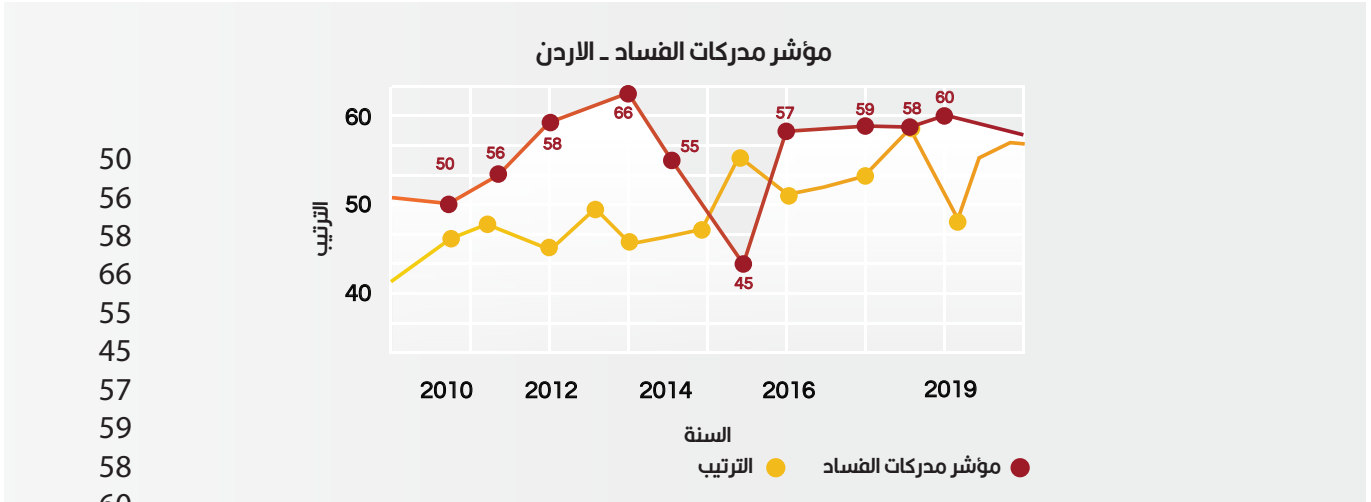
ويصنّف مؤشر مدركات الفساد البلدان، والأقاليم على أساس مدى فساد القطاع العام في بلد ما من قبل الخبراء، ومديري الأعمال، وهو مؤشر مركب، يجمع بين 13 دراسة استقصائية، وتقييمات للفساد، جمعتها مجموعة متنوعة من المؤسسات ذات السمعة الطيبة، مؤشر مدركات الفساد هو المؤشر الأكثر استخدامًا للفساد في جميع أنحاء العالم.

ويعتمد هذا المؤشر في إصدار البيانات على مجموعة واسعة من المراكز الفكرية والدراسات وهي كالاتي:

اسم المؤسسة	الأسئلة التي تطرحها المؤسسة في الاستبيان	كيفية إعطاء نقاط	البلدان التي تغطيها المؤسسة في الاستبيان
مصرف التنمية الأفريقي African Development Bank Country Policy and Institutional Assessment	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	مقياس التصنيف يتراوح من 1 (ضعيف جداً) إلى 6 (قوي جداً)	54 بلداً أفريقياً
مؤشرات برتلسمان ستيبتونغ للحكومة المستدامة Bertelsmann Stiftung Sustainable Governance Indicators	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	مقياس التصنيف يتراوح من (1 ضعيف جداً) إلى 6 (قوية جداً)	بلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
مؤشر التحول برتلسمان ستيبتونغ Bertelsmann Stiftung Transformation Index	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	يتم تعيين الدرجات على مقياس من 1-10، 10 هي أدنى مستوى من الفساد و 1 هي أعلى مستوى من الفساد	137 بلداً وإقليمياً
دائرة المخاطر القطرية لوحدة الاستخبارات الاقتصادية Economist Intelligence Unit Country Risk Service	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	يتم تعيين الدرجات على مقياس من 1-10 10 هي أدنى مستوى من الفساد و 1 هي أعلى مستوى من الفساد	131 بلداً
بيت الحرية Freedom House Nations in Transit	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	تتراوح التصنيفات من 3 (أدنى مستوى من الفساد) إلى 7 (أعلى مستوى من الفساد) وتسمح بنصف نقطة وربع نقطة متوسطة الدرجات (على سبيل المثال 3.25)	29 بلداً
الرؤى العالمية لشروط الأعمال ومؤشرات المخاطر Global Insights Business Conditions and Risk Indicators	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	تتراوح التصنيفات من الحد الأدنى 1.0 الحد الأقصى للفساد إلى 5.0 (الحد الأدنى للفساد)	204 بلد/إقليم في جميع أنحاء العالم
IMD التنافسية العالمية IMD World Competitiveness Yearbook	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	يتم إعطاء الإجابات على مقياس 1 إلى 6 ثم يتم تحويله إلى مقياس من 0 إلى 10 حيث 0 هو الأعلى مستوى الفساد المتصور و 10 هو أدنى مستوى	63 بلداً
استشارات المخاطر السياسية والاقتصادية Political and Economic Risk Consultancy	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	تم تحجيم الإجابات على السؤال من 0 (ليست مشكلة) إلى 10 (مشكلة خطيرة)	15 دولة/إقليمياً من آسيا والمحيط الهادئ بالإضافة إلى الولايات المتحدة
دليل المخاطر القطرية الدولية The PRS Group International Country Risk Guide	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	يتم إعطاء درجات الفساد على مقياس من 0 (أعلى خطر محتمل) إلى 6 (أدنى خطر محتمل) شهرياً يتم إعطاء نصف النقاط، ثم يتم تجميع التصنيفات الشهرية باستخدام متوسط بسيط إلى إنشاء درجة بلد واحد	يقدم ICRG تقييمات لـ 140 دولة على أساس شهري
البنك الدولي World Bank Country Policy and Institutional Assessment	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	مقياس التصنيف يتراوح بين 1 (مستويات منخفضة من الشفافية) إلى 6 (مستويات عالية من الشفافية)	73 بلداً
منتدى الاقتصاد العالمي World Economic Forum Executive Opinion Survey	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	كل سؤال يسجله المحييون على مقياس من 1 إلى 7 ثم يتم حساب متوسط السؤال الأول والثاني معاً لإعطاء درجة لكل بلد / إقليم	جميع أنحاء العالم
مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية World Justice Project Rule of Law Index	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	وتُعطى الدرجات على نطاق مستمر من أدنى مستوى لها من 0 إلى أعلى مستوى لها وهو 1	126 بلداً
مشروع الديمقراطية Varieties of Democracy Project	موقع منظمة الشفافية الدولية - منهجية البحث	وتُعطى الدرجات على نطاق مستمر من 0 (أدنى مستوى من الفساد) إلى 1 (أعلى مستوى من الفساد)	179 بلداً



ويبين الشكل أدناه إلى ترتيب الأردن ضمن 10 سنوات سابقة



وجاءت المملكة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يحاول قياس درجة انتشار الفساد في القطاع العام في العام 2019 في المرتبة 60 عالميًا، من بين 198 دولة وإقليمًا حول العالم، مقارنة بالمرتبة 50 عالميًا في العام 2009 من بين 180 دولة وإقليمًا حول العالم.

الترتيب لعام 2010	الترتيب لعام 2016	الترتيب لعام 2019-2020	الجهة الصادرة عنها	اسم المؤشر باللغة الإنجليزية	اسم المؤشر باللغة العربية
50	64	70	المنتدى الاقتصادي العالمي	The Global Competitiveness Report	مؤشر التنافسية العالمي
107	113	75	مجموعة البنك الدولي	Doing Business Report	تقرير ممارسة الأعمال
65	46	52	مؤسسة التراث الأمريكية	Economic Freedom Index	مؤشر الحرية الاقتصادية
82	94	102	الأمم المتحدة للتنمية	Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية
120	134	138	المنتدى الاقتصادي العالمي	The Global Gender Gap Index	مؤشر الفجوة الجندرية
58	82	81	جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال و المنظمة العالمية للملكية الفكرية	Global Innovation Index	مؤشر الابتكار العالمي
51	91	117	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة	E - Government Development Index	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية
---	105	82	المنتدى الاقتصادي العالمي	Fostering Effective Energy Transition report	مؤشر التحول في الطاقة
50	57	60	منظمة الشفافية الدولية	Corruption Perception index	مؤشر مدركات الفساد



مقترحات وتوصيات:

- يرى المنتدى ضرورة متابعة التقارير العالمية باستمرار، ووجود جهة حكومية متخصصة لرصد كافة التقارير، والنظر إلى ترتيب الأردن، والاستفادة من ممارسات الدول التي حققت تقدماً ملحوظاً ضمن هذه المؤشرات، كما يؤكد على أهمية تحديد جوانب التراجع للأردن ضمن هذه المؤشرات؛ ليتم معالجتها ضمن خطط، وبرامج، ويتم متابعة هذه الخطط، مع مساءلة الحكومات والوزراء المعنيين
- يدعو المنتدى إلى أن تكون هذه المؤشرات التي تستعرض مدى تقدم وتراجع الأردن في مختلف القطاعات، هي المقياس لتقييم الوزارات ذات العلاقة، ومدى نجاح السياسات الحكومية على الصعيدين الداخلي، والدولي.
- تمثل هذه التقارير سياسات يمكن تطبيقها بشكل مباشر، وذلك لأنها تحدد مواقع الضعف في مختلف القطاعات التي يتم دراستها، لذا يدعو المنتدى إلى الاستفادة من هذه الدراسات لتحويل نقاط التراجع إلى فرص ووضع برامج سريعة لمعالجتها وعدم الاكتفاء بالرصد والمتابعة وإنما يجب العمل على تحسين الأداء بشكل مستمر.
- ينصح المنتدى بضرورة إيلاء أهمية خاصة للأمور التالية والتي تشكل تراجعاً في مؤشرات الأداء:
 - التعامل مع رخص البناء والمدرج ضمن تقرير ممارسة الأعمال.
 - بذل المزيد من الجهد في تفعيل مبدأ الحكومة الالكترونية حيث أن مؤشر الأردن دون المتوسط العالمي بينما كان أفضل من المتوسط العالمي عام 2010.
 - مؤشر التنمية البشرية، حقق المؤشر في عام 2010 ترتيباً 82 عالمياً، ثم تراجع الترتيب ليصل في عام 2016 إلى المرتبة 94 عالمياً، واستمر التراجع ليصل إلى المرتبة 102 في عام 2019 من أصل 189 دولة شملها التقرير.

